السفير

السبت 3 تشرين الثاني 2007 ◆ العدد 10842

اجتماع دوري لـ«المستهلك» والهيئات الاقتصادية يتابع العملية
مجلس الخصخصة والهيئة الناظمة يطلقان المزايدة العالمية للخلوي: دفتر الشروط لم يفصّل على قياس أي متمول أو سياسي

أعلن المجلس الاعلى للخصخصة والهيئة الناظمة للاتصالات أن «اجتماعاً تشاورياً» تشارك فيه جمعية المستهلك والهيئات الاقتصادية والجمعية اللبنانية للشفافية والهيئات النقابية، سيعقد «دورياً» لمتابعة ملف خصخصة قطاع الهاتف الخلوي.

ورفض الأمين العام للمجلس زياد حايك ورئيس مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات مديرها التنفيذي الدكتور كمال شحادة «تسييس» عملية الخصخصة وتوجيه «الانتقادات السياسية والعقيدية» اليها لـ«التلاعب بمشاعر الناس وغرائزهم». وأكدا أن الحكومة الحالية لم تتدخل أي مرة في وضع دفتر الشروط لتعزيز «نصيب مستثمر دون آخر»، وأن هذا الدفتر وعلنية المزايدة كفيلان بمنع «اي صفقة تحت الطاولة أو خلف باب مغلق». وطمأنا الى أن «لا شركات معروفة مسبقا ستفوز في المزايدة» والى أن «لا دفتر شروط قد فصل على قياس هذا او ذاك (...) ولا تهريبة لأحد».

ودعا المجلس والهيئة المهتمين الى المشاركة في عملية المزايدة لخصخصة القطاع، على أن تقدم الطلبات في ١ شباط ٢٠٠٨ وتجرى المزايدة في ٢١ شباط، وأعلنا أنهما وقعا مذكرة تفاهم تحدد مهام كل من الجهتين وصلاحياتها ومسؤولياتها.

وعقد شحادة وحايك مؤتمراً صحافياً مشتركاً في مجمع «البيال» أمس، لإطلاق المزايدة العالمية لخصخصة قطاع الخلوي.

بداية، أوضح حايك أن المجلس والهيئة عملا جاهدين ليكون دفتر شروط هذه العملية واضحا ودقيقا وان يكون تنفيذها من خلال مزايدة علنية مفتوحة ابوابها للإعلام والمراقبين.

وتابع «قيل لكم ان المصلحة العامة تقتضي ان تكون ايرادات قطاع الهاتف الخلوي للدولة ولم يقولوا ان الايرادات هذه من جيب المواطن، وقيل ايضاً ان الخلوي هو بترول لبنان ولم يقولوا ان البترول يستخرج من الارض الصحراء، لكن تعرفة الخلوي تستخرج من دم المواطن وعرق جبينه».

وعدد حايك أهداف خصخصة الهاتف الخلوي، وهي: إدخال المنافسة، إطفاء جزء من الدين العام، تفعيل عجلة نمو الإسواق المالية في لبنان وخصوصاً بورصة بيروت ووضع أرضية مناسبة لخلق فرص عمل جديدة.

أما شحادة فأعلن بدء أولى المراحل العملية لاطلاق المزايدة العالمية لمنح رخصتي شبكة الخلوي. وأوضح أن «قانون الاتصالات الرقم ٤٣١ الصادر في تموز من العام ٢٠٠٢، نص بشكل صريح على إنشاء الهيئة المنظمة للاتصالات، والهيئة في هذا المعنى تستمد أساس وجوديتها وصلاحياتها من هذا التشريع القانوني الصادر عن المجلس النيابي، وقد عينت في شباط من السنة الراهنة، متأخرة خمسة أعوام عن الموعد المفترض لها».

وشرح الآلية الموضوعة للمزايدة، مشددا على أن الضوابط ستؤمن شفافية عالية ومنافسة صادقة، كي يحظى لبنان بمشغلين كفيين جديرين بإدارة دفة القطاع في السنوات المقبلة. وأكد أن «لا الحكومة أو أي جهة أو أي شخصية او وزير او صحافي او هيئة او مجلس اعلى أو أي كان سيعرف مسبقا هوية الشركة الفائزة، قبل دقيقة لا بل قبل ثانية من الانتهاء من مجمل آلية المزايدة».

عرض

ثم قدّم عرض لشرح عملية خصخصة القطاع ومراحلها، فأشار حايك وشحادة الى أن «المزايدة ستؤدي إلى تملك عقود المشتركين وبعض موجودات والتزامات كل من شبكتي الخلوي اللتين تملكهما الدولة اللبنانية، بالتزامن مع منح ترخيصين لمدة ٢٠ سنة، من أجل بناء وتملك وتشغيل شبكة اتصالات خلوية، وتقديم خدمات الهاتف الخلوي في لبنان». وأضافا أن «مجموعتين ستعرضان للمزايدة، تتألف كل منهما من احدى شبكتي الخلوي الحاليتين، بالإضافة إلى ترخيص لمدة ٢٠ سنة، وسيشار إلى كل مشروع مع رخصته بـ(المجموعة)».

وأوضحا أنه «في امكان المشاركين في المزايدة تقديم عرض لكل من المجموعتين». وأشارا الى أن المزايدة تتم في بيروت خلال جلسة عامة تدعى إليها وسائل الإعلام المحلية والاقليمية، وتعقد في ٢١ شباط ٢٠٠٨، بعد أن تكون أعلنت في ١٨ شباط اسماء المشاركين المؤهلين. ويتم في اليوم نفسه فض العروض المالية الأولية للمشاركين المؤهلين، واعلان قرار مجلس الوزراء في شأن نسبة المشاركة في الايرادات. وتجرى المزايدة على جولات عدة، تتوج بمنح الرخصتين الى المزايدين اللذين قدما أعلى عرضين.

وأضافا أن على الفائز في مزايدة كل من المجموعتين أن يؤسس الشركة المغفلة اللبنانية صاحبة الترخيص. وتحتفظ الشركة المغفلة بثلثي رأس المال، في حين تحتفظ الدولة اللبنانية بالثلث الباقي. وتطرح كل الأسهم التي تملكها الجمهورية اللبنانية في كل من الشركتين صاحبتي الترخيص للبيع من خلال عرض اكتتاب اولي للجمهورية يتم إجراؤه في بورصة بيروت، باشراف المجلس الاعلى للخصخصة، خلال فترة سنة من تاريخ تأسيس الشركة صاحبة الترخيص. ويحصر الاكتتاب بهذه الأسهم وتملكها باللبنانيين.

وقال شحادة ان «منافسة عادلة ستقوم بين مقدمي خدمات الاتصالات في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وسيكون ثمة شركة ثالثة السنة المقبلة، وتوقعاتنا ان تكون شركة اتصالات لبنان».

وأوضح أن ما دفعه الى القول ان هذه المرحلة هي الافضل لخصخصة قطاع الخلوي، هو أن «أسعار اسهم شركات الاتصالات في المنطقة، وأسعار رخص هذه الشركات، هي اليوم في أعلى مستوياتها». وأضاف «طبعا الوضع السياسي في لبنان ليس الافضل للبيع ولهذا السبب ارتأى المجلس والهيئة ومجلس الوزراء تأجيل عملية تقديم العروض الى كانون الثاني، أي إلى السنة الجديدة، على امل ان يكون الوضع السياسي مختلفا وتكون ثمة حكومة جديدة».

شحادة والحايك في المؤتمر الصحافي (بلال قبلان)

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"